تمّ اعداده في العام ١٩٢٠، في: «ممارسة الحكم المحلي في المدن، والقيام بالخدمات التي تتطلبها الجماعات التابعة لها. وهي أيضاً لسان حال الشعب لدى حكّام الالوية وواسطة لتنفيذ مطالب الادارة العامة»[٦]. واضاف التقرير بأن البلديات «تؤدي اعمالها بكل ما يمكن من حرية. غير انه من الضروري، في الوقت [عينه]، ان تكون اعمالاً منسجمة تماماً مع اعمال ادارة الالوية. ولهذه الغاية فان كل حاكم لواء يعتبر مسؤولاً عن عمل السلطات المحلية الواقعة [ضمن] لوائه»[٧].

من خلال هذه النصوص يتبيّن لنا مدى زيف الرغبة الاستعمارية في اجراء الانتخابات؛ اذ تطلب من المجالس البلدية ان تقوم بأعمال منسجمة تمام الانسجام مع مصالح السلطات البريطانية، وتعتبر السلطات المحلية مجرّد منفّذ لرغباتها، وهو ما عرّض مدينة الخليل، وباقي المدن الفلسطينية، الى سلب ارادتها الوطنية وسلب صلاحياتها في القيام بأعمال تدفع بأوضاعها الى التطوّر والنمو، وجعلها، تالياً، فريسة سهلة للمطامع.

المرحلة الثانية

تبدأ هذه المرحلة من العام ١٩٣٤، تاريخ تنفيذ العمل بالقانون البريطاني الخاص ببلديات فلسطين الصادر عن السلطات الادارية البريطانية في فلسطين.

وبموجب هذا القانون أُجريت الانتخابات في مدينة الخليل وفي حوالى عشرين مدينة فلسطينية اخرى. وكان هدف السلطات البريطانية من هذه الانتخابات هو دمج اليهود مع العرب الفلسطينيين في المجلس التشريعي الذي أُنشىء، لاحقاً، في العام ١٩٣٥[٨].

وبموجب قانون البلديات أُخضعت مشاريع الميزانية السنوية للبلديات ومشاريع القروض لموافقة حاكم لواء. واشتُرط ان يدقّق حساباتها فاحص للحسابات تعيّنه الحكومة. كما قرّر القانون ان يتمّ زيادة موظفي المجالس المحلية باضافة طبيب ومهندس... لكن مدينة الخليل لم تستفد من هذا الاجراء، لأن السلطات البريطانية لم تكن تقصد من ورائه توفير الخدمات للمدن العربية؛ بل كانت قصدت الأحياء التي أخذ اليهود يسكنونها في مدن القدس وحيفا ويافا[٩].

وتجدر الاشارة الى ان الخدمات العامة التي أُنيط بالمجالس البلدية القيام بها ـ عدا المجاري والطرق والمذابح وتنظيم الاسواق ـ كانت شبه منعدمة، ويرجع السبب في ذلك الى حرمان السلطات الاستعمارية البريطانية المجالس المحلية من زيادة توظيف العمّال لديها؛ وكذلك، نظراً للمركزية الشديدة والسطوة الكبيرة التي كانت تتمتّع بها الادارة البريطانية في فلسطين. وقد هدفت السلطات البريطانية، من وراء ذلك، الى سلب اهتمام المواطن الفلسطيني بمدينته. في الوقت ذاته كانت السلطات البريطانية تهيىء الظروف والاعمال من أجل دفع اليهود المهاجرين بأعداد كبيرة للاستيطان في فلسطين. وظل هذا الوضع على ما هو عليه حتى العام ١٩٤٨، عام خروج القوات البريطانية عن فلسطين بعد ان ضمنت انشاء الكيان الصهيوني على جزء هامّ من البلاد.

وبعد ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن، رسمياً، العام ١٩٥١، خضعت الخليل، مثل بقية مدن الضفة الاخرى لقانون البلديات الاردني.

العمل بالقانون الاردني

لقد خضعت الضفة الغربية لقانون البلديات الاردني الرقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ والتعديلات